موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية
" الثورة السورية أنموذجاً "

أ.م.د. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي
قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

شهدت عدد من البلدان العربية مطلع عام ٢٠١١ قيام حركات احتجاجية قادت إلى تغيير الأنظمة السياسية فيها، وقد تباينت مواقف الدول من هذه الثورات، وقدر تعلق الأمر بالموقف الروسي، فقد أبدت روسيا الاتحادية موقفها الرافض بتغيير الأنظمة السياسية عن طريق التدخل الخارجي، وأبدت دعمها الكامل للنظام السياسي في سوريا من منطلق المصالح المشتركة والتحالف بين البلدين.

المقدمة

شهدت عدد من الدول العربية ومنذ مطلع عام ٢٠١١، حركة احتجاجات ومظاهرات واسعة لم تشهدها الدول العربية منذ عقود، اتسم البعض منها بالطابع السلمي بينما تطور البعض الأخر نحو الصراع العسكري المسلح، وانتهت هذه الثورات بتنحي رؤساء تلك الدول عن زعاماتهم وإسقاط حكم البعض الآخر بالقوة بعد عقود من الحكم الشمولي للحزب الواحد.

ونظراً لما تشكله هذه الثورات من أهمية، وما قد ينتج عنها من متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية على الساحة العربية وانعكاساتها الإقليمية والدولية، وانطلاقا مما حظيت به من اهتمام إقليمي ودولي، فقد جاء هذا البحث ليرصد ويتابع موقف إحدى الدول الكبرى والمؤثرة في القرار الدولي ألا وهي روسيا الاتحادية التي كان موقفها من هذه التطورات بارزاً ولاسيما تلك الدول التي ترتبط معها بمصالح سياسية واقتصادية وعسكرية.

قسم البحث إلى تمهيد وثلاثة محاور، تضمن التمهيد مساعي روسيا الاتحادية ومحاولاتها لاستعادة دورها الإقليمي والدولي، و تناول المحور الأول البعد التاريخي في العلاقات العربية- الروسية، إذ يبحث العلاقات العربية- الروسية قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بينما اهتم المحور الثاني بطبيعة الموقف الروسي من الثورات العربية، فيما جسد المحور الثالث والأخير سياسة روسيا الاتحادية تجاه الثورة السورية منطلقا من طبيعة الموقف الروسي وحقيقته، وأظهر مدى ارتباط المصالح الروسية بالنظام السياسي في سوريا.

روسيا الاتحادية ومحاولة استعادة دورها الإقليمي والدولي

تشغل روسيا ٧٦،٥% من مساحة الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تبلغ مساحة روسيا ١٧،٠٧٥،٤٠٠ كم٢ بينما مساحة الاتحاد السوفيتي ٢٢،٤٠٢،٢٠٠ كم٢ فهي أكبر دول العالم مساحة، وخامس دولة من حيث عدد السكان (١٤٨ مليون نسمة)، منهم /٢٥/ مليون من غير الروس، و/١٩/ مليون مسلم، أي ثاني ديانة بعد الأرثوذكسية، ورغم محاولة تجاهل دور روسيا العالمي بعد الحرب الباردة، إلا أنها بدأت تبحث عن دورها الذي كانت عليه إبان حقبة الاتحاد السوفيتي وتحاول استعادته، بفضل طاقاتها السكانية والاقتصادية والنووية الهائلة، ورغم انشغالها بعد عام ١٩٩١ باهتماماتها الداخلية، وتراجع دورها العالمي، لم تغب أبداً عن الساحة الدولية، فلديها رأسمال من خبرة التعاون والصلات جمعته خلال عقود طويلة من التعامل مع دول العالم بمختلف القارات[١].

لقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى آثاره الكبيرة في السياسة الخارجية الروسية على الساحة الدولية، إذ انتقلت من أجواء الحرب الباردة إلى سياسة تحقيق التوافق مع السياسة الأمريكية في القضايا الدولية، بسبب

الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لذلك سعت روسيا إلى الانفتاح بسياستها الخارجية تجاه دول العالم على أمل أن تؤدي إلى توفير فرص جديدة للتصدير، والاستثمار الخارجي، والمعونات الاقتصادية والقروض المالية، مما سيساعدها على بناء اقتصادها، ويجعلها قادرة على معالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ويؤهلها إلى الانتقال لاقتصاد السوق وإعادة دورها الدولي(٢).

لاشك أن روسيا اليوم تختلف تماماً عما كانت عليه خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي وما كانت تعانيه من أزمات، إذ عزمت روسيا على السعي نحو إعادة التوازن للنظام الدولي بعدما تفردت الولايات المتحدة بزعامته، وفي هذا السياق تسعى روسيا لإعادة دورها على الساحة الدولية كقوة فاعلة بتحقيق قدر من النمو الاقتصادي والتماسك الداخلي من جهة والوقوف بالضد للسياسات الأمريكية من جهة ثانية. وقد حققت روسيا فيما بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ نمواً اقتصادياً بلغ ٧%، وكشفت منظمة التجارة العالمية أن روسيا قد حققت في عام ٢٠١١ المرتبة الأولى عالميا في نسبة نمو صادراتها بمعدل ٢٢%، واحتلت روسيا المرتبة الثانية عالميا في تصدير القمح لعام ٢٠١١، والمرتبة الثالثة عالميا في احتياطي الذهب، أما على المستوى السياسي والإستراتيجي فمنذ سقوط الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تسعى لتحجيم دور روسيا سياسيا ومنعها من استعادة مكانتها الدولية مرة ثانية ويتضح ذلك في سياسة حلف الناتو في أوروبا الشرقية ومحاولته ضم معظم دولها له، وتسعى الولايات المتحدة كذلك لنشر نظم الدفاع الصاروخي لتطويق روسيا، وفي المقابل سعت روسيا وبقوة لعرقلة السياسات الأمريكية ضدها، فتدخلت في جورجيا وأوكرانيا في عام ٢٠٠٨ لمنعها من الخروج عن دائرة التأثير الروسي، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة وأوروبا تقدمان الدعم والمساعدة لهما، وتسعى روسيا كذلك لتشكيل تكتلات سياسية أو اقتصادية خارج السياق الغربي كمنظمة شنغهاي*

ومنظمة دول البريكس**، ولا تخرج منطقة الشرق الأوسط عن سياق الصراع الأميركي الروسي ومن هذا المنطلق جاء الموقف الروسي من الثورات العربية في إطار سعي روسيا لمجابهة السياسات الأميركية في المنطقة في سبيل إعادة دورها الدولي الفاعل، فروسيا ترى أن أي عملية تدخل عسكري أميركي في الثورات العربية يضر باستراتيجياتها وسياستها في المنطقة، وترى في تدخل الولايات المتحدة وتأييدها للثورات العربية موقفا انتهازيا ينطلق من مبدأ المصلحة لا من مبدأ دعم الديمقراطية والحرية، ومن ثم إذ تدخلت في هذه الحالة فإن ذلك يعني ضمان مصالحها مما يعود قطعا بالضرر على السياسات الروسية، وبالتالي تتخذ روسيا من عدم التدخل العسكري في الشأن الداخلي للدول خاصة منطقة الشرق الأوسط مبدأ سياسي لا خروج عنه، وفي هذا السياق لا بد من الإشارة الى القلق الروسي من تداعيات تلك الثورات عليها ولاسيما في المناطق ذات الأغلبية المسلمة، مما قد يفتح الباب أمام مبدأ التدخل ومن ثم تتخذ روسيا موقف حاسما من قضية التدخل الدولي في أي مكان، ولا تبتعد الحالة السورية عن هذا المفهوم(٣).

بناء على ما تقدم فقد شكلت المنطقة العربية جزءا من اهتمام السياسة الخارجية الروسية، وركزت الأخيرة اهتمامها هذا من خلال سعيها باتجاه تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع عدد من الدول العربية نظرا لما تشكله من مصلحة إستراتيجية حيوية في السياسة الخارجية الروسية، ونظرا لما توفره من عملات صعبة والتي تسهم بلا شك في تنمية وبناء الاقتصاد الروسي والذي كان بأمس الحاجة إلى توسيع مجالات التعاون والاستثمار الاقتصادي والذي يعود بالفائدة على الاقتصاد الروسي(٤).

أولاً. البعد التاريخي في العلاقات العربية– الروسية

بناء على ما سبق ذكره، يمكن القول ان السياسة الخارجية الروسية تجاه الدول العربية كانت مبنية على أساس المصالح أكثر من أي اعتبار آخر قياسا إلى الموقف الأمريكي، وفي الوقت الذي كانت السياسة السوفيتية مهتمة بعدد من الدول العربية دون الأخرى وفقا لتوجهات الاتحاد السوفيتي السابق، أصبحت في عهد روسيا الاتحادية منفتحة على جميع الدول العربية دون استثناء ودون تحفظات سياسية أو فكرية، حتى في المناطق التي تعد مجالا لنفوذ الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والسعي من اجل جذب الأموال العربية واستثمارها في روسيا وإنعاش الاقتصاد الروسي من خلالها.

أما أهم المحددات التي اعتمدتها روسيا الاتحادية في دعم سياستها الخارجية والترويج لها في المنطقة العربية والشرق الأوسط بعد عام ١٩٩١ فهي:

١. تخلي روسيا عن منطلقاتها الفكرية التي كان الاتحاد السوفيتي يعتمدها في علاقاته السياسية مع دول العالم، فالظروف الاقتصادية التي عاشتها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي دفعت روسيا إلى سياسة بيع منتجاتها بما فيها الأسلحة إلى الدول التي تستطيع تأمين ثمنها ومنها الدول العربية.
٢. اعتمدت روسيا مبدأ عرض المنتجات وبأسعار تفضيلية وبأقل من نظيراتها من المنتجات الغربية، ولاسيما تجارة السلاح وكسر حاجز الاحتكار لصالح الدول الغربية.
٣. حرصت روسيا على المشاركة الفاعلة والمستمرة في معارض الصناعات النفطية والصناعات الثقيلة الأخرى والسلاح التي أقيمت في عدد من دول الشرق الأوسط، من اجل إبراز جانب التطور الحاصل في الصناعات العسكرية والثقيلة في روسيا، وبشكل يظهر قدرة الصناعات الروسية ولاسيما العسكرية على منافسة ومضاهاة الصناعات الغربية[٥].

وفقاً لذلك سعت روسيا إلى توسيع آفاق تعاونها وتعزيز علاقاتها مع الدول العربية ومنها دول الخليج العربي التي تعد منطقة نفوذ أمريكية، وقدمت مصالحها الوطنية على الاعتبارات الأخرى، واعتمدت روسيا على هذا المحدد كعامل رئيسي في توجيه سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي طيلة العقدين الماضيين، ولعل ابرز مظاهر هذا التقارب هو الاتفاق العسكري الذي وقعته موسكو مع الكويت عام ١٩٩٣ بعد أزمة الخليج ١٩٩١، والذي تضمن التعاون العسكري والدفاعي بين البلدين، فضلا عن شراء الأسلحة والمعدات العسكرية ولمدة عشر سنوات.

اتجهت روسيا بعدها نحو تعزيز علاقاتها مع باقي دول الخليج العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، من خلال الزيارة التي قام بها فيكتور تشيرنوميردن رئيس الوزراء الروسي (١٩٩٢-١٩٩٨) لعدد من دول الخليج العربي في تشرين الثاني ١٩٩٤، وكان هدفها فتح آفاق جديدة وأسواق جديدة وخاصة دول المنطقة لصادرات الأسلحة والمنتجات الروسية، فضلا عن حث هذه الدول وتشجيعها على عقد اتفاقيات إستراتيجية في مجال الصناعات الروسية الثقيلة وتكنولوجيا الفضاء، وإقامة المشاريع الاستثمارية الكبيرة والحيوية في مجالات النفط والصناعات العسكرية والبتروكيمياوية بالاعتماد على الخبرة الروسية.

وبالرغم مما حققته السياسة الروسية من انفتاح في علاقاتها مع الدول العربية ولاسيما تلك التي تعد منطقة نفوذ غربية، فإنها واجهت تحديات كبيرة فيما يتعلق بتمسك الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وحرصها على أن تكون هذه المنطقة حصرا لها وتحت سيطرتها لضمان استمرار تدفق الإمدادات النفطية، فضلا عن كونها أسواقا رائجة للبضائع والاستثمارات الغربية، مع وجود قوى أخرى تتنافس لإيجاد موطئ قدم لها

في منطقة الخليج العربي وهي اليابان والصين، في محاولة أيضا لإيجاد أسواق لمنتجاتها، فضلا عن تأمين الواردات النفطية منها(٦).

وحاولت روسيا تعزيز نفوذها في المنطقة العربية من خلال تعدد الأبعاد من حيث الحفاظ على وجودها في هذه المنطقة، مع بذل الجهد اللازم في عدم إثارة أية دولة فيها، والعمل على تنمية وديمومة المصالح الروسية الاقتصادية والعسكرية فيها، والسعي في الوقت نفسه لإتباع سياسة المنافسة القوية مع دول النفوذ في المنطقة، بحيث لا تؤدي إلى أزمة أو تقود إلى مواجهة قد تؤثر على امن واستقرار المنطقة، وأدركت روسيا ان هذه المنطقة لم تعد ميداناً مقفلاً لقوى دولية دون غيرها، بل عليها المشاركة والمنافسة فيها لتحقيق اكبر قدر من المصالح(٧).

واعتمدت روسيا مبدأ الانفتاح والمرونة في التعامل مع القضايا العربية، وعلاقاتها مع الدول العربية بشكل عام، ويتضح ذلك في طبيعة علاقات موسكو مع المملكة العربية السعودية رغم الاختلاف العقائدي الذي انعكس على علاقات البلدين إبان الحقبة السوفيتية، لذلك حرصت موسكو على علاقاتها مع السعودية وعدم إيصالها إلى مرحلة التأزم أو المواجهة قدر المستطاع، والعمل من اجل إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية معها، والتعاون معها في المنظمات والمحافل الدولية، وتكوين علاقات اقتصادية ومشاريع استثمارية مشتركة بينهما. وقد وظفت روسيا عودة علاقاتها مع المملكة العربية السعودية باتجاه تعزيز وتطوير علاقاتها مع بقية دول الخليج العربي، من خلال الوقوف إلى جانب قضاياها السياسية المهمة والتي تدرك بأنها ستنعكس ايجابيا على علاقاتها مع دول الخليج العربي(٨). وانطلاقا من هذا المبدأ استفادت روسيا بالحصول على قروض وهبات مالية من المملكة العربية السعودية والكويت، وحرصت في الوقت نفسه على علاقاتها مع الدول العربية الأخرى لاسيما العراق ومصر، وحاولت ان تقوم بدور الوسيط في حل الأزمة العراقية– الكويتية، وشاركت في مؤتمر مدريد لتسوية القضية

الفلسطينية، وأصبحت إحدى دول الرباعية الراعية لعملية المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية من اجل حسم الصراع وتحقيق السلام بين الجانبين[٩].

ثانياً. طبيعة المواقف الروسية من الثورات العربية

شهدت عدد من الدول العربية منذ بداية عام ٢٠١١ قيام ثورات انتهت بإسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة فيها منذ عدة عقود، وكان هذا الحدث لا يقل في أهميته وتأثيراته العربية والدولية عما شهده العالم من أحداث كان لها تأثيراتها وانعكاساتها على الساحة الدولية كانهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩١ عام، وهجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١.

لقد جاء قيام الثورات العربية نتيجة لعقود من الظلم والاستبداد والفساد المالي والإداري والحكم الشمولي لعدد من الأنظمة العربية، حتى غدت هذه البلدان إقطاعية تابعة للأسرة الحاكمة، بل الأنكى من ذلك أنّ هذه الأنظمة ربطت مصير ومستقبل بلدانها بمصير النظام نفسه، واستخدمت مختلف الوسائل والطرق بما فيه القوة للمحافظة على بقاء النظام، حتى وصل الأمر أن تستنجد الشعوب العربية بالمجتمع الدولي والدول الغربية للخلاص من هذه الأنظمة.

لقد كان للثورات العربية انعكاسات كبيرة على الدول العربية نفسها، وعلى الساحتين الإقليمية والدولية، نظرا لما تشكله الدول العربية من أهمية سياسية واقتصادية وجغرافية بالنسبة لدول العالم ولاسيما الكبرى منها، بحكم المصالح الاقتصادية والعلاقات السياسية التي تربطها بالدول العربية وأنظمتها. ولأهمية ما جرى ويجري على الساحة العربية من تداعيات نتيجة لهذه الثورات، وما قد ترسمه من تطورات وما قد ينتج عنها مستقبلا من متغيرات، فقد تباينت المواقف الدولية من هذه الثورات وكل حسب مصالحه،

فكانت بين المرحب بهذه الثورات والمؤيد لها وبين المعارض والمناهض لها(١٠).

وقدر تعلق الأمر بالموقف الروسي فقد تباين من دولة إلى أخرى وحظيت الثورات السورية والليبية بالاهتمام الأكبر ولعل ذلك يعود إلى حجم المصالح الروسية في هذين البلدين، ونالت الثورة المصرية من اهتمام الروس ولكن بدرجة اقل ويأتي بعدها الثورة اليمنية، في الوقت الذي لم تنل الثورة التونسية أي اهتمام يذكر من قبل السلطة الروسية.

وأكدت روسيا على أهمية استقرار دول الشرق الأوسط وأدركت ان مصالحها ستكون في خطر، لذا لم يتضح الموقف الروسي إلا بعد ان وضعت هذه الثورات أوزارها كما في الحالة التونسية، إذ لم تبد روسيا موقفاً واضحاً حتى تنحى زين العابدين بن علي عن سدة الحكم. وفي الحالة المصرية كان الموقف الروسي متحفظا واقرب إلى تأييد الرئيس حسني مبارك حتى مغادرته الرئاسة المصرية. وفي الحالة الليبية كانت موسكو مع الاستمرار في العلاقات مع نظام معمر القذافي وحرصها على ديمومتها، وكان موقف روسيا اللافت للنظر يكمن في الثورة السورية التي كشفت بوضوح طبيعة الموقف الروسي(١١).

لقد اعتمدت السياسة الخارجية الروسية بشكل عام على مصطلحات "عدم الاستقرار" و "الاضطرابات" في وصف الثورات العربية وغاب استخدام المصطلحات التي شاع استخدامها في وسائل الإعلام وخطابات السياسيين مثل الثورات العربية أو الربيع العربي، وفي الوقت الذي أبدت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها ومساندتها لهذه الحركات واصفة إياها بالحركات الثورية من اجل الحرية والديمقراطية، فإن روسيا لم تخف القول بوصف هذه الحركات أو الثورات بأنها "فوضى لا جدوى من ورائها"(١٢).

لقد وصف الإعلام الروسي الموجه من قبل السلطة الروسية ما يجري في الدول العربية التي شهدت قيام الثورات بأن هذه الأحداث هي "صدامات" وفي أحيان أخرى "تظاهرات" أو "تمردات" ولم تستخدم أو تطلق تسمية ثورة عليها، مصورة هذه الأحداث على أنها صراعات أهلية داخلية أكثر منها ثورات شعبية. ونقلت وسائل الإعلام الروسية تصريحات ميدفيدف في وصفه للثورات العربية بقوله : "هذه الدول صعبة المراس، ومن المرجح جدا ان يحمل لها مستقبل تلك الأحداث أوقاتاً عصيبة، بما في ذلك ان يقفز إلى السلطة المتطرفون، وهو ما يعني ان هذه الدول ستعيش في حروب لعقود مقبلة وينتشر فيها الإرهاب وقد تتجزأ إلى دويلات قزمية"(١٣).

ويرى العديد من المسؤولين الروس ان الثورات العربية ما هي إلا مؤامرة أمريكية أو على اقل تقدير إنها انطلقت باليات وتقنيات أمريكية في إشارة إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ومواقع الفيس بوك وتويتر وغوغل وجميعها تقنيات أمريكية ساعدتها أجهزة الهاتف النقال الرخيصة الثمن والمنتشرة في الدول العربية، بل ان عددا من الروس يعتقد بأن الثورات العربية حدثت بفعل أشخاص وهميين على شبكة المعلومات وساهموا بشكل كبير في زيادة أعداد المشتركين، وهناك من الروس من يرى انه ليس من قبيل الصدفة ان يكون وائل غنيم مدير موقع غوغل في الشرق الأوسط له الإسهام الأكبر في الترويج لأفكار الثورة المصرية(١٤).

ويقول ليونيد سوكيانين الخبير الروسي في العلاقات الدولية إن وصف ما يجري من أحداث في عدد من الدول العربية بالثورات فيه الكثير من التجاوز ويؤطرها صورة ايجابية، في الوقت الذي لا تخرج فيه هذه الأحداث عن كونها صراع بين مؤيدين للرئيس ومعارضين له(١٥).

لقد كان لروسيا موقف ثابت وواضح من الثورات العربية ولم تظهر أي اهتمام بها أو تأييدها على اقل تقدير بل وقفت بالضد منها كما في الحالة السورية، لذلك كان الموقف الروسي هذا فرصة تاريخية بالنسبة للولايات

المتحدة الأمريكية وعن طريق تأييدها للثورات العربية بأنها مع حقوق الشعوب العربية في الحرية والديمقراطية، وإنها تحقق تقدما في مجال تطبيق المعايير الديمقراطية، وفي الوقت ذاته فأن الإدارة الروسية كانت تتحين الفرص لإثبات أن هذه الثورات هي فوضى لا جدوى من ورائها، بل سعت إلى إبراز علاقاتها مع عدد من هذه الأنظمة، ولعل تطور هذه الثورات وامتدادها إلى أكثر من دولة عربية حتم على روسيا تبني موقف ثابت وواضح من هذه الثورات وخاصة السورية منها. وعليه كان الموقف الروسي من الثورة الليبية واضحاً منذ البداية، وأبدت روسيا معارضتها لأي تدخل دولي في ليبيا وفق قرار ١٩٧٣، الذي سمح لقوات حلف شمال الأطلسي بالتدخل لحماية المدنيين في ضوء إدانة المجتمع الدولي لنظام معمر القذافي الذي استخدم القوة المفرطة في التعامل مع المعارضين له، لكن الموقف الروسي تراجع بعد ذلك في ظل تصاعد الصراع المسلح في ليبيا واتساع هجمات حلف شمال الأطلسي، ووصف الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ "بالخاطئ وغير الصائب" وانه قد أسيئ استخدامه من جانب عدد من الدول، وشبه هذه الحرب بالحملة الصليبية. وقد رأت بعض النخب السياسية في روسيا ان مصالح روسيا مع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية هي اكبر من مصالحها في ليبيا أو في حماية بعض الأنظمة التي وصفتها بالمستبدة والدفاع عنها، لذلك لم تبد روسيا موقفاً معارضاً إلى النهاية في الحالة الليبية[١٦].

ورغم أن روسيا أيدت الدول الغربية في مساعيها تجاه حسم القضية الليبية لكنها عدّت تدخل الحلف الأطلسي عسكريا في ليبيا بأنه سابقة خطيرة، وأكدت روسيا على أن هذا لن يتكرر مستقبلا في إشارة إلى استخدام القوة ضد سوريا مهما كانت الظروف، وقد صرح ميدفيديف في ١٨ /٢٠١١/٥ قائلاً "إنني سوف لن أقوم بدعم مثل هذا حتى لو طلب أصدقائي القيام بذلك"[١٧]، حيث عبرت روسيا في شهر حزيران ٢٠١١ عن استعدادها

للاعتراف بالمعارضة الليبية مع بقاء القذافي، لكن تطور الصراع المسلح لصالح المعارضة واقتراب المعارك من العاصمة الليبية طرابلس غيّر من موقف موسكو الذي عبر عنه رئيسها فلاديمير بوتين في ٢٠١١/٨/١٢ بالموافقة على حظر الطيران فوق ليبيا بكل ما تضمنه القرار، وبعد دخول المعارضة الليبية مدينة طرابلس سارعت موسكو في أيلول إلى دعوة قادة المجلس الانتقالي لزيارة روسيا من اجل إعادة بناء العلاقات بين البلدين(١٨).

محددات الموقف الروسي من الثورات العربية

مما لاشك فيه ان موقف روسيا من الثورات التي شهدتها عدد من الدول العربية مطلع عام ٢٠١١ والذي يمكن القول انه كان مع الأنظمة السياسية الحاكمة وبالضد من تلك الثورات، كانت تحكمه عدد من المحددات ووقع تحت تأثير تنافس المصالح مع الدول الغربية ومحاولة روسيا استعادة دورها على الساحة الدولية، وتكمن هذه المحددات بالنقاط الآتية:

١- طبيعة النظام السياسي الروسي، فهو يشبه إلى حد كبير الأنظمة السياسية العربية ذات الحزب الواحد والحكم الشمولي في آلية الحكم، فضلا عن التضييق على وسائل الإعلام، واعتقال المعارضين، وفرض إرادة وفكر الحزب الواحد، إضافة إلى اعتماد التلاعب في الانتخابات لصالح الحزب الحاكم، وهذا ما شهدته روسيا مؤخرا حيث اتهم الحزب الحاكم (روسيا الموحدة) من الداخل والخارج بالتلاعب في الانتخابات لصالحه، وخرجت مظاهرات في روسيا تطالب بإعادة الانتخابات، لذلك لا يمكن أن تكون روسيا من الدول التي تؤيد حركات التغيير العربية التي تدعو إلى إنهاء النظم الشمولية واعتماد الحرية والديمقراطية وبناء نظام سياسي تعددي وفق النظم السياسية الحديثة، والخوف كذلك من امتداد تأثيرها إلى روسيا نفسها، وبذلك ينطبق عليها القول "فاقد الشيء لا يعطيه"(١٩).

٢- المصالح الروسية السياسية والاقتصادية والعسكرية والأهمية الإستراتيجية للدول العربية التي شهدت قيام الثورات، حيث تمتلك روسيا علاقات سياسية واقتصادية مع عدد من الدول العربية، وتقدر المصالح الاقتصادية الروسية بمليارات الدولارات والتي تتوزع في مجالات الاستثمارات الاقتصادية والطاقة والتعاون العسكري والتقني، وتمكنت روسيا من إقامة علاقات جيدة مع كل من ليبيا وسوريا وصلت إلى درجة التحالف مع الأخيرة، وعليه فمن البديهي ان تتأثر تلك المصالح بهذه الثورات وبتغيير الأنظمة السياسية القائمة فيها، لذلك من الطبيعي أن تقف روسيا إلى جانب مصالحها بتأييد الأنظمة السياسية القائمة بالضد من الثورات العربية التي ترى بأنها سوف تؤثر مباشرة على المصالح الروسية وتضر بها وفي حال تمكنت من تحقيق ما تصبو إليه فهي اقرب ما تكون إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بحكم طبيعة النظم السياسية الغربية الديمقراطية والتي تؤيد وتدعم كل تغيير باتجاه إقامة نظام سياسي ديمقراطي حقيقي.

٣- الموقع الجغرافي للدول العربية والتي يعد البعض منها مناطق نفوذ روسية في ظل الأنظمة السياسية العربية القائمة، فمن المؤكد أن تسعى روسيا إلى حماية مناطق نفوذها ومصالحها فيها والدفاع عن الوضع القائم والوقوف ضد أي تغيير قد يؤدي إلى تهديد مناطق نفوذها في ضوء مساعي الدول الغربية لاختراق هذه المناطق والهيمنة عليها، وفي هذه الحالة لابد من الإشارة إلى الأهمية الإستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية والتي تستخدمها القوات البحرية الروسية والأسطول الروسي للإغراض اللوجستية.

٤- اعتمدت روسيا ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كتوجه عام حكم السياسة الخارجية الروسية منذ ما يزيد على العقدين من الزمن، وسعت باتجاه تحقيق مصالحها وحمايتها عن طريق

توثيق العلاقات مع الدول العربية والتعاون والشراكة معها، والابتعاد عن مفهوم الهيمنة أو التدخل المباشر في شؤونها[٢٠].

٥- في ضوء طبيعة الوضع الداخلي لعدد من الأقاليم الروسية والتي تشهد حالة من عدم الاستقرار ولمدة زمنية ليست بالقليلة واعتماد روسيا وسائل مختلفة لإعادة الاستقرار إليها بما فيها القوة، جعل من الصعب ان تنتقد روسيا النظم السياسية العربية القائمة التي تستخدم نفس أسلوبها أو تقف ضدها، وهو ما يعني انتقاد للنظام القائم في روسيا نفسه.

٦- الموقف الروسي تأثر إلى حد ما ولو مرحليا بمواقف الدول العربية والإقليمية ذات التأثير في المنطقة، فعلى سبيل المثال وفي الحالة الليبية أشار وزير الخارجية الروسي لافروف إلى انه "بدون وجود موقف واضح من قبل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي والتي تعد ليبيا عضوا في كليهما، فإن موسكو لا تستطيع النظر في أية خطوات"، وعليه كان موقف الدول العربية المندد بسياسية القذافي ضد المعارضين له، وترحيبها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ الذي سمح بتدخل المجتمع الدولي لحماية المدنيين، والذي أسهمت عدد من الدول العربية بقواتها من خلاله، دفع روسيا إلى عدم رفض القرار أو استخدام الفيتو ضده.

٧- الانتقادات الداخلية ولاسيما من قبل عدد من كبار الساسة الروس والتي وجهت إلى الرئيس مدفيدف نتيجة موقفه من الملف الليبي وعدم استخدامه الفيتو في تعطيل القرار رقم ١٩٧٣ جعل الموقف الروسي من الملف السوري أكثر تشددا، رغم أن الموقف الروسي لم يتغير بالنسبة للحالة الليبية حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣، حيث دعا مجلس الدوما الروسي مجلس الأمن الدولي إلى وقف إطلاق النار والعمليات العسكرية والهجمات على المدنيين، ودعت دول حلف شمال الأطلسي إلى ضرورة وقف عملياتها العسكرية التي تلحق ضرراً بالشعب

الليبي والبنى التحتية في ليبيا، وهذا ما أكدته موسكو وكررته أكثر من مرة[٢١].

ثالثاً. السياسة الروسية تجاه الثورة السورية

انقضى ما يقرب من عامين على اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١ وما زالت الثورة السورية مستمرة ولم تضع أوزارها، وتطورت إبان الأشهر الأخيرة إلى معارك عنيفة بين الجيش السوري الحر الذي يمثل جناح المعارضة لنظام الرئيس بشار الأسد وبين الجيش السوري النظامي الذي اعتمد آلته العسكرية في القضاء على المعارضة المسلحة، ويمكن القول أن العوامل التي ساهمت بشكل أساسي في استمرار الثورة وإدامة حالة الصراع داخل سوريا دون حسمه تعود إلى الآتي:

١- التركيبة الاثنية للمجتمع السوري،حيث يتكون المجتمع السوري من خليط من القوميات والديانات.

٢- انقسام المعارضة السورية داخلياً وخارجياً وعدم نجاحها في تشكيل كتلة واحدة تعبر عن الشارع السوري.

٣- قدرة النظام السوري في إحكام قبضته على مفاصل الدولة، خصوصا المؤسسات الأمنية مما يصعب إحداث انشقاقات مؤثرة سياسية أو عسكرية تؤدي إلى تصدعات قوية في النظام.

٤- الأهمية الجيوسياسة والجيوستراتيجية لسوريا بوصفها عاملاً مؤثراً في معادلة القوى الإقليمية، فمصير الثورة السورية سيحدث تغييراً في موازيين القوى الإقليمية، مما يمثل عائقا أمام أي تدخل خارجي سياسي أو عسكري بمستوى فاعل يؤثر على مسار الحالة السورية[٢٢].

٥- الدعم الخارجي المستمر مادياً ومعنوياً لنظام الرئيس بشار الأسد من قبل إيران وروسيا، إذ أسهم هذا الدعم المتواصل في عملية المطاولة بالنسبة لنظام بشار الأسد، إذ أن الإمكانيات المادية والعسكرية المتاحة للنظام

السوري لا تمكنه من الاستمرار في دعم وتمويل الجيش السوري لأكثر من أشهر لولا الدعم الخارجي وهو ما انعكس على إطالة أمد الصراع، وقد أحبطت روسيا العديد من القرارات الدولية التي كان من شأنها إدانة نظام بشار الأسد، ووقفت بالضد من أي قرار دولي يقود إلى تدخل دولي عسكري لإنهاء الصراع كالذي شهدته ليبيا، وعمدت إلى دعم نظام بشار الأسد عسكريا في سعيها لاستمرار بقائه وديمومة المصالح الروسية في سوريا، والحال ذاته ينطبق على إيران(٢٣).

لقد أبدت روسيا رفضها ومعارضتها الشديدة منذ البداية ولحد ألان لأي تدخل دولي يقود في نهاية المطاف إلى تكرار التجربة الليبية، ومازال يقف بالضد من أية جهود تهدف إلى تدويل القضية السورية، وأبدت روسيا معارضتها ورفضها لأية عقوبات دولية، بما في ذلك العقوبات الأحادية كالعقوبات الأمريكية والأوربية، ومن هذا المنطلق أحبطت روسيا في شهر تشرين الأول ٢٠١١ وبالتعاون مع الصين مشروع قرار مجلس الأمن والذي كان هدفه إدانة النظام السوري(٢٤). وتبرز أهمية سوريا الإستراتجية لروسيا في اتجاهات عدة:

١- الأهمية الاقتصادية: تعد سوريا شريكا اقتصاديا مهما لروسيا وتأتي هذه الأهمية في مجالي الطاقة و السلاح فهناك عدد من شركات الطاقة الروسية تعمل في سوريا وأهمها شركة "غاز بروم" وتعد سوريا سوق سلاح مهم لروسيا، وتقدر قيمة الاستثمارات والمصالح الاقتصادية الروسية مع سوريا بمليارات الدولارات، ومن ثم لا تريد روسيا أن تخسر شريكها الاقتصادي هذا.

٢- الأهمية الجيوستراتيجية: هناك توجه حكم السياسة الخارجية الروسية منذ القرن الثامن عشر وهي محاولاتها الوصول للمياه الدافئة فممرات روسيا المائية متجمدة (القطب الشمالي- بحر البلطيق)، وقد سعت قديما لمعالجة هذا الإشكال بالصراع مع الدولة العثمانية لتصل إلى البحر

الأسود وتحتل قاعدة أزاك العثمانية، وقد ظل هذا الهاجس في مخيلة صانعي قرار السياسة الخارجية الروسية وهو الحرص على حيازة منفذ بحري على المياه الدافئة وعليه قامت روسيا بتأجير قاعدة "طرطوس" البحرية في سبعينيات القرن الماضي في عهد الرئيس حافظ الأسد وتملك تلك القاعدة خاصية كونها القاعدة الوحيدة المتبقية لروسيا في البحر المتوسط والمياه الدافئة عموما ومن ثم لن تفرط روسيا في تلك القاعدة بسلاسة وبالتالي تدعم موسكو الأسد بلا حدود[٢٥]. وكان فلاديمير بوتين قد أعلن منذ توليه منصب رئيس وزراء روسيا الاتحادية أول مرة عن قراره بإعادة تأسيس الوجود العسكري الروسي في منطقة البحر المتوسط، مثل الذي كان موجوداً خلال الحقبة السوفييتية، عندما كان للسوفييت قاعدة بحرية كبيرة في ميناء طرطوس السوري على البحر المتوسط، ووجود عسكري في البحر المتوسط، وبعد ذلك تم إدراج هذا الهدف في العقيدة البحرية لروسيا لعام ٢٠٠١ التي توجز أهداف السياسة البحرية الروسية حتى عام ٢٠٢٠، ووفق هذه العقيدة ينظر إلى البحر المتوسط على إنه منطقة مهمة إستراتيجياً، تهدف روسيا إلى تأمين وجودها البحري فيها. وقد بدأت التقارير وتصريحات المسؤولين الروس تكشف عن الهدف النهائي للنشاطات البحرية الروسية التي تصاعدت في هذه المنطقة خلال الأعوام (٢٠٠٠- ٢٠١٠)، والذي يتمثل بخطط لتأسيس قاعدة بحرية روسية في طرطوس، لاستيعاب تمركز معظم أسطول البحر الأسود الروسي فيها، فالروس يعدون طرطوس بوابة إستراتيجية، ليس للبحر المتوسط فحسب، بل للمحيط الأطلسي (عبر مضيق جبل طارق) والبحر الأحمر والقرن الأفريقي (عبر قناة السويس)[٢٦].

ويوجد في القاعدة البحرية في ميناء طرطوس السوري في الوقت الحاضر مركز لتأمين المستلزمات المادية والتقنية لسفن الأسطول الحربي

الروسي، وثلاث منصات عائمة، وحوض إصلاح سفن، ومستودعات، وغيرها من التسهيلات. وقد أكد مصدر في قيادة أسطول البحر الأسود في أيلول ٢٠١١ على ان هنالك وجود دائم للقطع البحرية الروسية في قاعدة طرطوس البحرية للدلالة على الحضور الروسي في هذه المنطقة التي يلفها التوتر، ولاستخدامها في إجلاء الرعايا الروس عند الحاجة، مثل سفينة "إمان"، وسفينة "إيفان بوبنوف" التي تحمل على متنها وحدة من مشاة البحرية الروسية(٢٧).

وتجلى الوجود العسكري الروسي الصاعد في البحر المتوسط أيضاً في تزايد المناورات العسكرية التي تجريها البحرية الروسية في هذه المنطقة، والتي بدأت أولها في أواخر ٢٠٠٧ شرقي البحر المتوسط، والتي اشتركت فيها حاملة الطائرات الروسية (الوحيدة) "الأميرال كوزنيتسوف Admiral Kuznetsov"، وقد اشتملت هذه المناورات على ثلاث تدريبات تكتيكية، منها عمليات إطلاق حقيقية للصواريخ، وأخرى عن طريق المحاكاة، فضلاً عن زيارات لبعض الموانئ. وهنالك مظاهر أخرى للنشاط العسكري الروسي في هذه المنطقة تدل على محاولات لتأسيس أو إعادة تعزيز العلاقات العسكرية الروسية فيها، وهي تزايد مبيعات الأسلحة الروسية للبلدان الواقعة على سواحل البحر المتوسط، وبخاصة الجزائر وليبيا وسوريا(٢٨).

٣- تبرز أهمية سوريا أيضاً بالنسبة لروسيا كون دمشق هي الحليف الأول لإيران وكون الأخيرة تمثل أهمية لروسيا في المستوى الاقتصادي حيث نسبة عالية من التبادل التجاري بينهما خصوصاً في مجالي الطاقة والسلاح. فعلى المستوى الاستراتيجي تمثل إيران مفتاحا لروسيا نحو بحر قزوين حيث الموارد النفطية، وعلى المستوى السياسي فإيران ورقة مهمة وقوية تتعامل بها روسيا مع الولايات المتحدة وبالتحديد فيما يخص برنامجها النووي، فروسيا طرف رئيس ووسيط مهم بين الغرب وإيران، فهي ضمن مجموعة (٥+١) المعنية بالمفاوضات مع إيران(٢٩).

وثمة أهمية أخرى لإيران تدعو روسيا لدعمها وهي القلق من تركيا كونها عضوا في حلف الناتو والتي وافقت في وقت سابق على نشر "الدرع الصاروخي" على أرضها بشروط إلا أنها في النهاية يمكن أن تستغل ضد روسيا وبالتالي ترى الأخيرة أنه من الأولى الاهتمام أكثر بإيران ومن هنا تحرص موسكو على دعم الأسد حتى لا تخسر حليفتها الأهم إيران(٣٠).

كل هذه المصالح لا تريد أن تغامر روسيا بفقدانها بتخليها عن الأسد لأن من سيخلف الأسد لن يوفر لموسكو ما تريد من سوريا خاصة إذا ما علمنا أن ثمة طابع إسلامي ظاهر على قوى المعارضة السورية ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين مما يدعم هاجس القلق لدى موسكو من الإسلام السياسي الذي مازالت روسيا تعاني منه على أراضيها(٣١).

وأكدت موسكو مع تطور الأحداث في سوريا على أهمية أن يكون الحل سلميا رافضة في الوقت ذاته أي تدخل دولي في سوريا أو تدويل القضية السورية، ومن هذا المنطلق رحبت روسيا بجهود الجامعة العربية في إرسال بعثة المراقبين العرب لتقصي الحقائق في سوريا ومعرفة ما يجري فيها، وعدتها خطوة ايجابية باتجاه حلحلة الأزمة السورية(٣٢)، لكن فشل بعثة الجامعة العربية وانسحاب عدد من المراقبين العرب بسبب استمرار أعمال العنف في سوريا، وطرح الجامعة العربية مبادرتها لحل الأزمة السورية ورفض الأخيرة لها، دفع الجامعة العربية إلى طلب دعم مجلس الأمن الدولي للمبادرة العربية، وهذا الأمر دفع عدد من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا) إلى صياغة مشروع قرار عربي غربي يدعو إلى حل الأزمة السورية من خلال إنهاء أعمال العنف والمظاهر المسلحة، ونقل السلطة إلى نائب الرئيس، وإجراء انتخابات حرة نزيهة تقود إلى ديمقراطية تعددية في البلاد، لكن مشروع القرار العربي الغربي المقترح في مجلس الأمن الدولي في ٢٠١٢/٢/٥ أحبط من قبل

روسيا وبالتعاون مع الصين أيضاً، وجاء الرفض الروسي تحت ذريعة انه لم يشر صراحة إلى عدم التدخل الدولي في حالة عدم التزام سوريا به، فضلاً عن أن موسكو رفضت تنحي الأسد، وفضلت أن يكون الحل سلميا وبمبادرة دبلوماسية(٣٣).

إن الموقف الروسي من الحالة السورية يبدو واضحا بتأييد النظام القائم في سوريا والدفاع عنه بحكم المصالح الاقتصادية والعلاقات السياسية والعسكرية الكبيرة بين البلدين ومنذ عقود، وبالرغم أن موسكو أكدت ومنذ بداية قيام حركات التغيير العربية على أهمية أن يكون التغيير سلمياً بعيداً عن العنف، واعتماد الحوار والتوافق الوطني والأطر القانونية في حل هذه القضايا، مع رفض استخدام القوة من جانب السلطة في مواجهة حركات التغيير العربية، لكن حقيقة الموقف الروسي في نظر الشعوب العربية، كان مع الأنظمة العربية ومدافعا عنها بحكم المصالح بينهما، وبحكم الشبه بين النظام القائم في روسيا والأنظمة العربية التي شهدت قيام حركات التغيير. وما يؤكد هذا القول ان الموقف الروسي لم يتغير باتجاه تأييد موقف حركات التغيير العربية لحد ألان بل على العكس حيث عمدت روسيا إلى تزويد سوريا بالسلاح من اجل دعم النظام في القضاء على حركة التغيير التي تشهدها سوريا منذ ما يقرب من عام(٣٤). ويتلخص موقف موسكو من الأزمة السورية في مشروع القرار الذي قدمته إلى مجلس الأمن الدولي، بالتشاور مع بكين، ويتضمن النقاط الآتية:

١- "الحل يتم من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية"، مع التشديد على التزام الحكومة السورية بتنفيذ برنامج الإصلاحات الذي أعلنت عنه، بجدولة زمنية واضحة، وحل القضايا الخلافية بالحوار بين السلطة والمعارضة. بما يشمل "تسريع التقدم نحو التعددية السياسية من خلال اعتماد قانون انتخابي جديد وإصلاحات دستورية".

٢- "مطالبة جميع الأطراف في سورية بوقف العنف، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل السلطات السورية، وإدانة نشاطات المجموعات المتطرفة، بما في ذلك الهجمات ضد مؤسسات الدولة وموظفي حفظ النظام"، واتخاذ السلطات السورية إجراءات تكفل "تخفيف حدة الوضع الإنساني في المناطق المتأزمة، والسماح بالوصول السريع ومن دون عوائق للمساعدة الإنسانية والدولية ووسائل الإعلام الدولية، والتعاون الكامل مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان"، وكذلك "الإفراج عن جميع المعتقلين بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير". والإعراب عن قلق بالغ إزاء "التزويد غير المشروع بالأسلحة للمجموعات المسلحة في سورية، وحث "الدول المجاورة وغيرها لاتخاذ الخطوات اللازمة لمنع عمليات التزود هذه".

٣- دعوة السلطات السورية إلى "محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال "العنف" وبدء تحقيقات فورية ومستقلة وحيادية في جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان، واستكمال التحقيقات التي قامت بها اللجنة القضائية السورية في جميع الحوادث، التي قتل أو جرح فيها مدنيون وعناصر أمن.. ووضع حد لمنع أولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير".

٤- "ضرورة حل الأزمة الحالية في سورية بالطرق السلمية دون أي تدخل عسكري من الخارج"، وأن لا يحمل أي قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي ما يمكن أن يفسر على انه "تفويض بأي نوع من التدخل العسكري في سورية من قبل أي كان". وبناء عليه دعوة "كل جماعات المعارضة السورية على أن تنأى بنفسها عن المتطرفين، وأن تقبل مبادرة جامعة الدول العربية، وتدخل دون شروط مسبقة في حوار سياسي مع السلطات السورية"[٣٥].

وقامت روسيا والصين بعرقلة ثلاثة قرارات غربية في مجلس الأمن تهدف إلى الضغط على النظام السوري عبر التلويح بعقوبات. وكان الرئيس

الروسي فلاديمير بوتين تجاهل الدعوات الدولية لتبديل موقفه من هذا الملف داعيا بالمقابل الغربيين والدول العربية الداعمة للمعارضة السورية إلى تغيير موقفهم من هذا النزاع المستمر، من جهة ثانية انتقد سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي العقوبات الأميركية المفروضة على سوريا وإيران، مؤكدا ان هذه العقوبات تضر بالمصالح الاقتصادية الروسية. وقال لافروف أن "العقوبات الأميركية الأحادية الجانب المفروضة على كل من سوريا وإيران بات لها تأثير متزايد خارج الحدود يضر بمصالح الشركات الروسية"، ولاسيما المصارف. وأضاف انه ابلغ موقفه إلى كلينتون، مؤكدا انه "تم الاستماع إلينا لكن لا ادري ما ستكون عليه النتيجة". وتابع "إننا لا نؤيد أية عقوبات في سوريا لان العقوبات لن تأتي بنتيجة[٣٦].

من هذا المنطلق أيدت روسيا القرار رقم ٢٠٤٢ الذي صدر عن مجلس الأمن بالإجماع في ٢٠١٢/٤/١٤ والذي تضمن نشر مراقبين دوليين في سوريا للإشراف على وقف إطلاق النار وبموجب القرار بات بإمكان الأمم المتحدة إرسال "فريق طليعي من نحو ٣٠ مراقبا عسكريا على الأكثر غير مسلحين" على ان يتم لاحقا إرسال كامل بعثة المراقبين التي يمكن ان يصل عدد عناصرها إلى ٢٥٠ حسب تقديرات الأمم المتحدة، ولا بد من قرار جديد لمجلس الأمن لإرسالهم.وعليه صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٤٣ في ٢٠١١/٤/٢١ بإجماع الأعضاء كافة على تخويل الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال ٣٠٠ مراقب عسكري مبدئيا على أن يكونوا غير مسلحين لمدة ٣ أشهر لمراقبة وقف إطلاق النار في سوريا والنظر في التزام سائر الأطراف بخطة عنان للسلام[٣٧].

وتؤكد موسكو حتى الآن ورغم ارتفاع وتيرة العنف في سوريا بين طرفي الصراع ولاسيما من قبل النظام الحاكم ضد المعارضة على أهمية اعتماد الحل السلمي للازمة السورية وفق اتفاق جنيف في ٢٠١٢/٦/٣٠ وصدر «إعلان جنيف» خلال اجتماع مجموعة العمل، التي ضمت أمين عام الأمم

المتحدة وأمين عام الجامعة العربية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، فرنسا، بريطانيا) ووزير الخارجية التركي والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية العراق والكويت وقطر، ونص على إنشاء حكومية انتقالية. ويؤكد اتفاق جنيف على الحل السلمي للازمة السورية عن طريق إقامة حكومة انتقالية يشترك فيها جميع السوريين وكافة الأحزاب والجهات السياسية دون ان يتضمن صراحة الدعوة إلى تنحي الرئيس بشار الأسد وهذا ما يفسر الموقف الروسي، أما أهم بنود اتفاق جنيف:

* تشكيل حكومة انتقالية توافقية تشمل أعضاء من الحكومة السورية الحالية والمعارضة.
* إجراء حوار وطني بنّاء شامل بين جميع فئات الشعب السوري يخرج بنتائج تسهم في وضع الأسس الأولى للبناء الدستوري والقانوني للنظام السوري الجديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشترك فيها جميع الأحزاب.
* العمل من اجل إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد عن طريق تعاون جميع الأطراف مع الحكومة الانتقالية لضمان وقف دائم لأعمال العنف، ونزع السلاح وإعادة دمج الجماعات المسلحة بالقوات الأمنية.
* إعادة عمل المؤسسات الحكومية والموظفين بما فيها القوات العسكرية والأجهزة الأمنية على أن تؤدي تلك المؤسسات عملها وفقا لحقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تتمتع بالحرفية وتحظى بالثقة العامة[٣٨].

ومع استمرار الصراع في سوريا واستمرار نزيف الدم وفشل العديد من المبادرات، طرحت مبادرة جديدة من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية يقودها الأخضر الإبراهيمي، على أمل أن يتمكن الأخير وبما يملكه من خبرة في مجال فض النزاعات وتاريخه الدبلوماسي بالخروج بمقترحات أو حلول للازمة السورية، وقدر تعلق الأمر بالموقف الروسي من جهود

الإبراهيمي فقد أيدت موسكو مساعي الأخير مؤكدة رفضها لأية حلول تفرض من الخارج، ويسعى الإبراهيمي للتوصل إلى اتفاق يستند إلى إعلان جنيف الذي تعثر بسبب الاختلاف في تفسير بعض بنوده، فقد قالت واشنطن إن إعلان جنيف بعث برسالة واضحة بشأن ضرورة تنحي الرئيس الأسد في حين تقول موسكو: إنه لم يتضمن شيئاً من هذا القبيل. وفي بيان صدر عن وزارة الخارجية الروسية عقب اجتماع ثلاثي في جنيف في ٢٠١٢/١٢/١٦ ضم نائب وزير الخارجية الروسي المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف والنائب الأول لوزيرة الخارجية الأميركية وليام بيرنز والأخضر الإبراهيمي فضلاً عن عدد من المسؤولين الروس والأمريكان للبحث في الأزمة السورية، أكدت الخارجية الروسية دعوتها لوقف العنف وبدء محادثات حول معايير الفترة الانتقالية، وأكد البيان على إن روسيا مع إصلاح النظام السياسي السوري على أن يتخذه السوريون أنفسهم دون تدخل من الخارج.

وجددت وزارة الخارجية الروسية دعواتها لإنهاء القتال فوراً وبدء حوار وطني،وجاء في البيان"إن قرار روسيا بالمشاركة في هذا اللقاء، اتخذ انطلاقاً من قلق وتخوف روسيا من تدهور الأوضاع في سورية"... وانه يتوجب وقف القتال والدخول في حوار وطني... إن روسيا خلال جميع مراحل الأزمة السورية كانت تدعو إلى توحيد الجهود الدولية من أجل ضمان التسوية السياسية. وأكد بوغدانوف ثقة الجانب الروسي بأن اتفاق جنيف حول سوريا يبقى القاعدة التي لا بديل عنها لتسوية الأزمة السورية سلمياً. وعليه يجب فوراً وقف إراقة الدماء وكل العمليات الحربية والدخول في حوار وطني، يناقش خلاله ممثلو الحكومة السورية والمعارضة مؤشرات المرحلة الانتقالية والاتفاق عليها... وتضمن البيان تأكيد الجانب الروسي على حق السوريين في إجراء إصلاحات جذرية في المنظومة السياسية لسورية، باعتبارها دولة ذات سيادة وموحدة ومستقلة، دون تدخل خارجي ودون

محاولات فرض الحلول من الخارج والتي قد لا تنسجم مع الواقع السياسي والاجتماعي في سوريا، وتأسيسا على ما سبق فإن روسيا ستدعم مهمة الأخضر الإبراهيمي. وعلى ما يبدو أن بيان الخارجية الروسية يوضح موقف الأخيرة من جهود الإبراهيمي ودعمها التوصل إلى حل للأزمة المستمرة منذ ما يقرب من عامين يتضمن انتقال سياسي دون تنحي الرئيس بشار الأسد كشرط مسبق"[٣٩].

وفي ضوء المستجدات التي تشهدها الأزمة السورية اعترفت أكثر من مئة دولة ومنظمة إقليمية ودولية بالائتلاف الوطني السوري المعارض ممثلا شرعيا للشعب السوري في الاجتماع الذي عقد في مدينة مراكش المغربية في ٢٠١٢/١٢/١٣، وقد مثل هذا الاعتراف نقلة نوعية في مسار الثورة السورية وخاصة بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية به[٤٠]، وقد انتقدت موسكو اعتراف اجتماع مراكش بالائتلاف السوري الوطني المعارض، وقال سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي في ٢٠١٢/١٢/٢٠: "إن روسيا لا تعترف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ولكنها مستعدة للعمل معه" وقال لافروف في حديث إلى قناة يورونيوز، ليس هناك من ضرورة للاعتراف أو عدم الاعتراف بأحد، فنحن نعمل مع جميع الأطراف من دون استثناء، من الذين يمثلون تيارات المعارضة السورية وفي الوقت نفسه نحن مستعدون للعمل مع الائتلاف الوطني وأي هيكلية أخرى قد تظهر على الساحة السياسية من جانب المعارضة، مشدداً على أن الأمر لا يكمن في الاعتراف أو عدمه، بل في دفع الجميع في الاتجاه[٤١].

وأعلن غينادي غاتيلوف نائب وزير الخارجية الروسي من مدينة سيدني الأسترالية "ان السوريين هم الذين يقررون مصير بلدهم منتقدا اجتماع مراكش الذي اعترف بالائتلاف السوري المعارض" وأضاف غاتيلوف قائلاً: "لا نزال مقتنعين بأن مصير سورية هو بأيدي السوريين أنفسهم وبوسعهم فقط وضع صيغة تسوية قابلة للبقاء". ومضى غاتيلوف قائلاً: "تبنت

مجموعة "أصدقاء سورية" في لقاء المغرب بيانا وصفناه بأنه انحراف عن اتفاقات جنيف. لأنها رفضت أي حوار بين المعارضة والحكومة مادام بشار الأسد يتولى زمام السلطة. وإننا نعتبر أن هذا الطريق يؤدي إلى سقوط ضحايا ووقوع دمار وما ينجم عن ذلك من عواقب بالنسبة إلى مستقبل الدولة السورية"(٤٢).

وانتقدت موسكو أيضاً واشنطن لاعترافها بعد ذلك بالائتلاف السوري المعارض كممثل شرعي للشعب السوري، وأوضحت الخارجية الروسية إن هذا يتعارض مع جهود السعي إلى تحقيق الانتقال السياسي في البلاد. وأعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنه دهش من اعتراف واشنطن بالائتلاف، الذي يشير إلى أن الولايات المتحدة تراهن على «الانتصار المسلح» للائتلاف على حكومة الرئيس بشار الأسد، مضيفاً أن «هذا يتعارض مع الاتفاقات التي يحددها بيان جنيف، الذي يقترح بدء حوار سوري شامل بين الممثلين الذين تحددهم الحكومة من جهة، والمعارضة من جهة أخرى"(٤٣).

الخاتمة

شهدت عدد من الدول العربية ومع مطلع عام ٢٠١١، احتجاجات ومظاهرات شعبية واسعة أطلق عليها تسمية ثورات الربيع العربي، وقد جاءت هذه الاحتجاجات نتيجة لما تعانيه هذه الدول من تخلف وتراجع في جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية، وقد طالب المحتجون رؤساء دولهم بضرورة التنحي وترك السلطة من اجل قيام حكم ديمقراطي تعددي، ورغم محاولات قادة هذه الدول التخلص من هذه الاحتجاجات وبمختلف الوسائل، فقد تمكن المتظاهرون من إجبار عددا من قادتهم على التنحي، فيما تطورت حركات الاحتجاجات الأخرى باتجاه العمل العسكري المسلح كما حصل في ليبيا وتمكنت من القضاء على حكم نظام

معمر القذافي وإنهائه، في الوقت الذي مازالت الثورة السورية مستعرة لحد الآن.

ومما لاشك فيه أن أهمية ماشهدته الدول العربية من تطورات ومتغيرات قد ينعكس سلباً أو إيجاباً على الدول التي لها مصالح في الدول العربية، أو قد تكون قريبة منها وبهذه الحالة فهي ليس بمنأى عن تأثير مايحدث في المنطقة العربية، لذلك سارعت العديد من دول العالم للتعبير عن مواقفها من هذه الحركات، وأعربت الدول الغربية عن تأييدها ودعمها لهذه الثورات وعدتها خطوة أولى باتجاه قيام أنظمة سياسية ديمقراطية تعددية، فيما أبدت دول أخرى ترددها وتحفظها منها وما قد ينتج عنها من متغيرات سياسية وفي مقدمتها روسيا الاتحادية والصين.

وقدر تعلق البحث بالموقف الروسي فقد أبدت روسيا موقفا متباينا من هذه الثورات، ففي الوقت الذي لم تبد أهمية بما جرى في تونس ومصر واليمن أو البحرين، بدأ اهتمامها واضحاً بليبيا وسوريا، وبنت روسيا مواقفها هذه بحسب ما تمليه مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية في تلك الدول. وانطلاقاً من هذه المواقف لم تستخدم وسائل الإعلام الروسية وحتى مسؤوليها تعابير الثورات أو الانتفاضات العربية أو الربيع العربي كما استخدمته الدول الغربية ووسائل إعلامها والدول المؤيدة لهذه الثورات، وكان وصف روسيا ووسائل إعلامها لها بالاضطرابات والصدامات والفوضى التي لا جدوى من ورائها، وأبدت روسيا ومنذ البداية معارضتها لأي تدخل دولي، ودعمت الحل السلمي وفق الأطر القانونية.

وبناءاً على ما سبق فقد عارضت روسيا استخدام القوة في ليبيا رغم عدم اعتراضها على القرار ١٩٧٣، وأكدت ولأكثر من مرة معارضتها لتطور وتوسع عمليات حلف الناتو في ليبيا، مبينة أن القرار قد أسيئ استخدامه من قبل حلف الناتو، وأعربت عن عزمها رفض أي قرار مستقبلا يصب في هذا الاتجاه ويسمح بأي تدخل عسكري، وبالفعل أحبطت روسيا والصين أكثر

من مشروع قرار دولي يدين النظام في سوريا، ورحبت بجهود ومبادرة جامعة الدول العربية الخاصة بسوريا، لكنها لم تدعمها في مجلس الأمن الدولي من خلال قرار عربي غربي طرح في مجلس الأمن، واستخدمت مع الصين الفيتو لإحباط القرار في ٢٠١٢/٢/٥، تحت ذريعة انه لم يشر صراحة إلى عدم التدخل العسكري، وأنها تفضل الحل عبر مبادرة سلمية.

وتجلى الموقف الروسي بوضوح من الثورة السورية عن طريق تأييد ودعم نظام الرئيس بشار الأسد الذي استمر منذ بداية الثورة وحتى وقتنا الراهن رغم ما شهدته سوريا من خسائر بشرية ومادية، وتنوعت مصادر الدعم الروسي للنظام السوري في مستويات عدة ابتداءاً من الدعم المادي مرورا بالعسكري وانتهاءاً بالدولي عن طريق إفشال أي مشروع قرار دولي يدين النظام السوري في ضوء العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات السورية ضد الشعب السوري الذي يطالب بتغيير النظام. وقد طرحت العديد من المبادرات العربية والإقليمية والدولية لإنهاء الصراع في سوريا، وبذلت الكثير من الجهود لكن دون جدوى، في ضوء الدعم الروسي المستمر لنظام بشار الأسد والحيلولة دون تنحي الأخير عن السلطة.

وحتى كتابة هذه السطور مازالت الثورة السورية وأزمتها مستمرة، ولم تثمر الجهود والمساعي الإقليمية والدولية عن أية نتائج تذكر مع استمرار الصراع ومواقف أطرافه داخل سوريا وبقاء مواقف الدول العربية والغربية الداعمة لها، وقد يشهد الوضع في سوريا في المدى المنظور تغيراً ملحوظاً مهماً لصالح الثورة السورية في ظل المتغيرات والمستجدات التي تشهدها الساحة السورية وتوسع العمليات العسكرية والصراع بين الجانبين وتقدمه باتجاه العاصمة دمشق، فضلاً عن اعتراف مجموعة أصدقاء سوريا بالائتلاف الوطني السوري المعارض ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري في مدينة مراكش المغربية، واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية به، هذا إلى جانب تراجع الموقف الروسي بعض الشيء فيما يخص القضية السورية وتصريحات عدد من المسؤولين الروس من ان موسكو ليس حريصة على

نظام الرئيس بشار الأسد بقدر حرصها واهتمامها بسوريا ومستقبلها، وكذلك دعوة موسكو إلى الحوار والمفاوضات بين أطراف الصراع دون شروط مسبقة وتضمينها مسألة تنحي الرئيس بشار الأسد، بينما كانت في وقت سابق رافضة لهذه الفكرة من الأساس.

The Attitude Of Federal Russia From Arab Revolutions
Syrian Revolt As An Example

By :Asis Prof. Dr. Mohammad Abdul – Rahman Younis AL-Obeidy
Regional Studies Center, Historical and Cultural Studies Dept, Mosul University

Abstract

A number of Arab Countries in ٢٠١١ had witnessed revolts led to change political Systems and the attitudes Varied, Regarding the Russian attitude, Federal Russia had advocated its rejecting position to change the political system by external intervention. Russia advocated the political system of Syria Completely in the perspective of joint interests and alliance between both Countries.

الهوامش والمصادر

(١) جورج شكري كتن، العلاقلت الروسية– العربية في القرن العشرين وافاقها، سلسلة دراسات إستراتيجية **(٥٣)** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – الإمارات – د.ت)، ص٣٤.

(٢) عبدالقادر محمد فهمي، (روسيا الاتحادية والوطن العربي: دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفيتي– الروسي تجاه الوطن العربي)، في علي المياح وآخرون، العرب والقوى العظمى: العرب وروسيا، سلسلة المائدة الحرة رقم (٣٠)، (بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٧)، ص ٢٩.

* منظمة شنغهاي: تأسست في ١٥حزيران/ يونيو ٢٠٠١ تضم حوالي نصف سكان العالم (في حالة انضمام الهند وباكستان وإيران إليها بشكل دائم) وتمتلك حوالي ٤٠ مليون كم٢ من مساحة الكرة الأرضية، وتشمل أربع دول نووية هي الصين وروسيا الاتحادية والهند وباكستان. للتفاصيل ينظر: احمد علو، "منظمة شنغهاي: بين تحالف المصالح وصراع الحضارات"، مجلة الجيش، العدد ٢٩٣، تشرين الثاني ٢٠٠٩، موقع الجيش اللبناني:

- http //www. Lebarmy.gov.Ib/article. asp?Ln=ar eid =٢٣٦٥٣,
- Alysam J.K.Bailes & pol Dumy, "The Shanghai Cooperatian Organization", SIPRI Polcy Papar, No. ١٧, May ٢٠٠٧:
- http : //www. Voltairenet. org /IMG /pdf /SIPRI –Shanghai-coop-org.pdf

** منظمة دول البريكس: تكتل القوى الصاعدة وهو اختصارا للأحرف الأولى للدول الأعضاء في هذا التكتل وهم كل من روسيا الاتحادية والهند والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا انشأ هذا التكتل في عام ٢٠٠١ ليكون نظيرا لتجمع الدول الصناعية السبعة الكبرى. احمد دياب، تكتل دول البريكس: تكتل القوى الصاعدة، ملف الأهرام الاستراتيجي، أيار/ مايو ٢٠١١. على الموقع:

- http : // digital. ahram. org.eg / articles.aspx?serial =٦٧٣٧٧٦٧ & eid=٣٥

(٣) طارق عثمان، روسيا والثورة السورية: محددات الموقف:

http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=١٨١٠&mot=١

للتفاصيل حول الإستراتيجية الروسية تجاه القوى الدولية انظر: لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٩).

(٤) فهمي، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ٣٥- ٣٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ص ٣٧-٣٨. للمزيد من التفاصيل حول الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية انظر: الإمارة، المصدر السابق.

(٧) فهمي، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٨) غانم محمد صالح، (روسيا والخليج العربي)، في المياح، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٩) غازي فيصل حسين، (السياسة الخارجية الروسية تجاه المشرق العربي : بين الفاعلية والانكفاء)، في المياح، المصدر السابق، ص ١١٦.

(١٠) نورهان الشيخ، (الموقف الروسي من الثورات العربية)، مقالة منشورة على موقع الجزيرة للدراسات. www.aljazerastudies.com

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) pavel k. Baev(Russia's counter- revolutionary stance toward the Arab spring),insight turkey, vol.١٣, no.٣, ٢٠١١, p١٢.

المكتبة الافتراضية العلمية العراقية على رابط الموقع:

http://web.ebscohost.com.tiger.sempertool.dk/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=ad٣d٠١٥١-٧٥٢b-٤٩١٥-b٣٦f-٩٥ed١٧ef٠e٢٩%٤٠sessionmgr١١٠&vid=١&hid=١١٨

(١٣) عاطف معتمد عبدالحميد، روسيا والعرب... أوان البراغماتية ونهاية الأيديولوجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة، ٢٠١١)، ص ١٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٦) pavel k. Baev, p١٤.

(١٧) Ibid, p١٦.

(١٨) عاطف معتمد عبدالحميد، المصدر السابق، ص ٦.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) نورهان الشيخ، المصدر السابق.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) طارق عثمان، المصدر السابق.

(٢٣) عمر كوش، روسيا والأزمة السورية:

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/١٧٨٧ea٠c-٨٩٠b-٤d٨٦-bf٧١-٩٩ae١١٧٦٠٣d٨

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) طارق عثمان، المصدر السابق.

(٢٦) ديريك لوتربيك وجورجي إنغلبريت، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد، سلسلة دراسات عالمية (٩٣)، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، ٢٠١٠)، ص ص ٢٠، ٢٢؛ واثق محمد براك السعدون، ((الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة))، بحث غير منشور بحوزة الباحث ص ص ١٨- ١٩..للمزيد من التفاصيل حول الإستراتيجية العسكرية الروسية في منطقة البحر المتوسط بعد الحرب الباردة انظر: السعدون، المصدر السابق.

(٢٧) حازم علي، "روسيا– سوريا..قبل الأزمة وبعدها"، مقالة منشورة في صحيفة الزمان (العراقية)، ع (٤١٧٠)، ١٠/ ٤/ ٢٠١٢، ص ١٤؛ السعدون، المصدر السابق، ص ص ١٨- ١٩.

(٢٨) لوتربيك و إنغلبريت، المصدر السابق، ص ص ٢٢- ٣٥.

(٢٩) طارق عثمان، المصدر السابق.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) لفيتو الروسي شبه مؤكد وضرورة البحث عن مقاربات جديدة للأزمة السورية:

www.russiatuday.com

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) محمد عبدالرحمن يونس العبيدي (موقف روسيا الاتحادية من حركات التغيير العربية ٢٠١١)، بحث مقدم إلى الندوة (٣٣) التي عقدها مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٥، ص١٠.

(٣٥) الفيتو الروسي شبه مؤكد وضرورة البحث عن مقاربات جديدة للأزمة السورية:

www.russiatuday.com

(٣٦) (موسكو ستدفع مجلس الأمن للمصادقة على اتفاق جنيف حول سوريا وضمان عدم تنحي الأسد).

www.France٢٤.com

(٣٧) للتفاصيل حول مبادرة وخطة كوفي عنان بشأن الأزمة السورية انظر: ناصر الغزالي: "خطة عنان مـــــــــــــــابين الرغبـــــــــــــــة والممكـــــــــــــــن "

www.mokarabat.com

(٣٨) اتفاق جنيف في بنوده العريضة:

http://www.thawabitna.com/news/news٪٢٠١٨-٠٣--١٠/new_page_٧٢٨.htm

(٣٩) روسيا تدعو ممثلي الحكومة السورية والمعارضة للاتفاق على معايير الفترة الانتقالية: موقع صحيفة الوطن السورية: www.alwatan.sy.com

(٤٠) أصـــــدقاء ســـــوريا يعترفـــــون بـــــالائتلاف المعـــــارض ممـــــثلا وحيـــــدا للشـــــعب السوري: www.france٢٤.com

(٤١) لافروف: روسيا لا تعترف بـ "الائتلاف السوري": www.al-sharq.com

(٤٢) روسيا تنتقد اعتراف اجتماع مراكش بالائتلاف المعارض وسورية ترى فيه مجرد حرب نفسية:

http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=٣٧٢٢١٦&frid=٢١&seccatid=٢٣&cid=٢١&fromval

(٤٣) روسيا تنتقد اعتراف الأميركيين بالائتلاف السوري: www. al-akhbar.com